الطموح السياسي للأحزاب الوطنية في الانتخابات والتمثيل النيابي في المجالس الفرنسية كفرصة سانحة لاستخلاص بنود الضمانات الدولية والتشريعات الفرنسية 1945-1946

The political ambition of national parties in elections and representation in French councils as an opportunity to extract the terms of international guarantees and French legislation 1945-1946

صباح عبيد

جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، s.abid@univ-biskra.dz

علي أجقو

جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، pr.ajgou@gmail.com

تاريخ الإرسال: 02/28 / 2021 * تاريخ القبول 2023/06/01 * تاريخ النشر: 07/ 06 /2023

ملخص:

تعتبر الدراسة محاولة علمية للإجابة عن إشكالية تحتاج للمعالجة الرصينة والتحليل التاريخي والسياسي باعتبار الانتخابات وسيلة لتحصيل الحقوق السياسية في اطار ممارسة الديموقراطية ، بأبعادها التاريخية والسياسية من حيث الطرح والتحليل . والتي شهدتها الجزائر في حقبة نهاية الحرب العالمية الثانية بأبعادها الدولية والداخلية ومثلت خلالها فئة النخبة المثقفة عن طريق الأحزاب بأسلوب الانتخابات التي أثبتت تطور الوعي السياسي لدى الجزائريين. فهذه المعالجة سنحاول الاجابة عن الاشكال المطروح في صيغ تسمح بإعطاء الدراسة منهجا احصائيا تحليليا وسنتطرق كرونولوجيا إلى تجسيد الأحزاب لأفكارها في البرنامج الانتخابي .

الكلمات المفتاحية: الانتخابات ، مجالس ، تشريعات ، أحزاب، اقتراع.

Abstract:

The study is a scientific attempt to answer a problem that needs to be addressed soberly and historically and politically, considering elections as a means of collecting political rights within the framework of the exercise of democracy, in its historical and political dimensions in terms of presentation and analysis, which was witnessed in Algeria at the end of the Second World War in its international and internal dimensions, during which the elite group was educated through parties in the manner of elections that proved the development of political awareness among Algerians. We will try to answer the questions in formulas that allow the study to be given a statistically analytical approach and we will address the fact that the parties are reflecting their ideas in the electoral program.

***Keywords** : elections, councils, legislation, parties, ballots.*

مقدمة:

استمرت فرنسا في وجهها المعهود تجاه الجزائريين بسياسة مزدوجة بصفة القمعية حيث رسخت بضربتها في 8 ماي 1945 في أذهان العالم مدى قدرتها على التفنن في أساليبها الاستعمارية, إلا أنها لم تفاجئ الجزائريين بغطرستها بل زادتهم إيمانا بقضيتهم الوطنية ,وانعكست الأحداث العالمية وسير العالم المحتل نحو التحرر على فرنسا فاضطرت من جديد لأسلوب المراوغة والذي أعقب نهاية الحرب العالمية والمجازر باستصدار قانون العفو العام الذي اعتبرته أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية الفرصة السانحة لتجديد نشاطها, ومحاورة فرنسا من منابرها فكانت الانتخابات المرحلة القادمة من توجهات الحزبية لإسماع العالم صوت الشعب المضطهد ,خلال هذه الفترة أبرزت فرنسا كل ما لديها من فنونها المكنوزة في حق الجزائريين المنتخبين فمنعتهم من حرية الاقتراع .وظهرت شخصية مارسيل ايدموند نايجلان والذي رافق اسمه صفة مهندس التزوير والذي جمع بين منح الأصوات لعملاء الادارة الفرنسية وسحب المقاعد الوطنية وتم الزج بالمنتخبين في السجون بتهمة المساس بأمن الدولة الفرنسية . ومن هنا يمكن طرح الاشكالية :

- ماهي أبرز التطورات الدولية والوطنية التي شهدها الساحة السياسية الجزائرية بعد 1945 ؟ وكيف استخلصتها قادة الأحزاب في بلورة الوضع السياسي الوطني ؟

- وماهي أهم الشخصيات الوطنية التي ساهمت في مرحلة الانتخابات ؟

- ما أبرز المحطات الانتخابية التي شهدتها لفترة مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية في الجزائر ؟

من أجل الإجابة تم الاعتماد على المنهجين التحليلي الاستقرائي لإعطاء المفهوم الكامل من الدراسة بغية التعرف على سير العملية الانتخابية في ظل العهد الاستعماري وفق المنهجين التحليلي الوصفي بالاستعانة بالإحصائي .

1. الأحزاب الوطنية في مواجهة الإدارة الاستعمارية بعد حوادث ماي 1945:

1.1.أثر نهاية الحرب العالمية الثانية على الحياة السياسية :

فرضت الظروف الدولية نفسها على المستعمرات حيث وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة . وكانت حتمية الوضع تقتضي عليهم أن يواجهوا الأوضاع الجديدة في محاولة التكيف مع الأوضاع التي فرضت نفسها على الساحة الدولية بما فيها امتداد قرارات فترة الحرب الباردة التي لاحت بوادرها في الأفق منذ انعقاد مؤتمر يالطا في الفترة من 5 إلى 11 فيفري 1945 ومن بين الدول المشاركة كل من و.م.أ , بريطانيا , الاتحاد السوفياتي . وغابت عنه فرنسا و ركز المؤتمرون فيه على ضرورة تأسيس منظمة أممية ومسألة تقسيم مناطق النفوذ في العالم , أيضا تلاه انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو و الذي توج بقرار ظهور هيئة الأمم المتحدة ،أما من ناحية المصاف العربي كان قيام الجامعة العربية وتدعيمها لبعض القضايا العربية في ظل تحريض الغرب لفرنسا على قمع الحركات الوطنية في مستعمراتها بكل الوسائل منها مدغشقر والهند الصينية , الجزائر. (دوشمان، 2013 ، ص 60).

فقد كان لتأسيس الجامعة العربية 22 مارس 1945م دور في تحفيز النشاط الحزبي للجزائريين في محاولة لدفع وتيرة النشاط السياسي الجزائري والمطالبة بالحقوق والحريات السياسية وانتهزوا فرصة احتفالات الحلفاء بانتصارهم في الحرب العالمية الثانية على دول المحور لرفع أصواتهم لتذكير فرنسا بوعودها إلا أن فرنسا جابهتهم وأقدمت على مذبحة 8ماي 1945م (شاكر، 1996، ص862)لتكون ضربة قاسية ونقطة انذار لهم وتحطيم آمالهم المعلقة على وعود فرنسا والحلفاء ، وأضحت أكبر صدمة لوجدان الشعب الجزائري هي تصدع تيارات الحركة الوطنية الجزائرية التي ظهرت متحدة ومتينة في حركة أحباب البيان والحرية (دوشمان, مرجع سابق , ص 60) .

فقد أبرزت فترة التصدع الذي شهدته الساحة الجزائرية المواقف السلبية للحزب الشيوعي الجزائري من مجازر ماي 1945 وتهجمه على بقية تيارات الحركة الوطنية و مطالبه بإدانة زعماؤها بسجنهم وتحميلهم نتائج المجازر الدامية وبالتالي أبرز النوايا غير المشرفة في تلك الفترة وهذا ما استنزف طاقته وقلة شعبيته بسبب أيديولوجيته المعادية للوطنية الجزائرية (انظر التعليق رقم 1) , وركز هذا الحزب على المطالب الاجتماعية والحريات الديموقراطية لكنه لم يغير ساكنا سوى زيادة ولاءه وارتباطه بالأحزاب الفرنسية وتلبية رغبات فرنسا . (بلحاج، 2008 ، ص 27) , فأمام تتالي فتم تهيئة الأحزاب الوطنية لمرحلة مغايرة بعد حوادث شهر ماي 1945 (Benjamin, 2004, p. 411) وكما يوضح محمد بلعباس في ذلك أن المعمرون الأوربيون بالجزائر لم يرتاحوا للنشاط السياسي الذي قام بالجزائر وعندما رحلت هذه القوات إلى أوروبا بدأ هؤلاء يسعون لإيجاد الأسباب والمبررات للانتقام من الجزائريين وتحطيم مساعيهم السلمية (انظر التعليق رقم 2) .

2.1. مرسوم 17 أوت 1945 ووضعية المسلمين الجزائريين :

أما سياسيا كان للعمالات الجزائرية تمثيلا برلمانيا شكليا وقد حول لها المرسوم المؤرخ في فيفري 1871 الحق في التمثيل بنائبين اثنين كما منحها القانون العضوي المؤرخ في 30 نوفمبر1875 ، نائبا في كل عمالة ثم نائبين(2) اثنين في جويلية 1881 أما القانون الدستوري المؤرخ في 02/24/ 1875 وقانون 09/12/1884 ، فقد منحا لها ممثلا واحدا في مجلس الشيوخ، وفي كل عمالة من عمالات (معزوز ، 2005، ص- ص, 197-199) .

حتى عام 1914 م كانت الانتخابات في ذلك الزمان تأخذ بنظام الاقتراع المقيد الذي بحصر التصويت فيه على من يملك قدرا معينا من المال، فلا يسمح بالتصويت إلا للفئة القادرة على دفع الضريبة، ويمنع من عداها من المشاركة، وسبب أخذهم بهذا استنادهم إلى أن من يملك مالا وثروة يكون أكثر ارتباطا بوطنه وأكثر تحملا لقرارات الحكومة، فكان من العدالة أن مصر حق الانتخاب فيهم وكذا كانت توضع القيود والضوابط التي يراد بها تقييد مشاركة الشعب حتى لا تأتي النتائج على خلاف ما تريد السلطة الحاكمة غير أن الأخذ بالحكومات النيابية التمثيلية لم يكن أمرا عاما وإنما بدأ التصويت فيه على من يملك قدرا معينا من المال، فلا يسمح بالتصويت إلا للفئة الموسرة القادرة على دفع الضريبة، ويمنع من عداها من المشاركة، وسبب أخذهم بهذا استنادهم إلى أن من يملك مالا وثروة يكون أكثر ارتباطا بوطنه وأكثر تحملا لقرارات الحكومة، فكان من العدالة أن مصر حق الانتخاب فيهم" وكذا كانت توضع القيود والضوابط التي يراد بها تقييد مشاركة الشعب حتى لا تأتي النتائج على خلاف ما تريد السلطة الحاكمة غير أن الأخذ بالحكومات النيابية التمثيلية لم يكن أمرا عاما وإنما بدأ انتشاره في الأنظمة الديمقراطية في القرن الثامن عشر الميلادي وازداد انتشارا في القرن التاسع عشر الميلادي ثم أصبح مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين ظاهرة عامة في جميع الأنظمة

الديموقراطية (العجلان، 2009 ، ص21) فكمرواوغة جديدة من فرنسا حاولت فرنسا تهدئة الأوضاع بعد ضعف موقفها تجاه الرأي العام الدولي وخطورة الحالة في مستعمراتها الافريقية ومطالب شعوب هذه المستعمرات بحقوقهم الطبيعية ، فقررت تطبيق استراتيجية تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى اتحاد فرنسي مع المساواة في تعيين النواب والشيوخ الوطنيين إلى المجالس التشريعية في فرنسا مع عدد النواب والشيوخ الفرنسيين المقيمين بهذه المستعمرات. ورغم اعتبار الجزائر أرض فرنسية و أن مقاطعات قسنطينة والجزار ووهران وكل مقاطعات فرنسا (يحي، 1959 ، ص- ص, 305- 308)وأصبح الوطنيون الجزائريون يعتقدون أن فرنسا ستغير موقفها من القضية الجزائرية وتسمح للمسلمين الجزائريين أن ينالوا نوعا من المساواة والعدالة الاجتماعية ويحصلوا على استقلال بلدهم بالتفاوض مع فرنسا وإقامة علاقات سياسية جديدة معها (الله، 2013 ، ص,ص, 113 , 114) بذلك سجل التاريخ الجزائري مرحلة للنضال السياسي باعتماد أسلوب الانتخابات والترشح للمجالس الفرنسية باعتبار الانتخابات هي تفعيل مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين التي أسسها النسق الحقوقي العالمي وفي الوقت نفسه هي الدعامة الأساسية لتكريس الديمقراطية داخل الدولة. بعد حق المشاركة السياسية الواسعة عنصر لا غنى عنه لتشكيل حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي (عبد العال، 2017، ص 44) , فقد تمكنت جميع هذه الأحزاب من أداء أدوار سياسية مهمة وقدمت مساهمات كبيرة في الحفاظ على الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للنضال الوطني. ومع ذلك، فإن الهمجية الاستعمارية وحملات التشويه والقمع التي قامت بها قضت في نهاية المطاف على تلك الأدوار السياسية الوسيطة، وتحول النضال الجزائري بعد ذلك نحو راديكالية تبناها الشباب (Lanzaro، 2010، ص 127) , فتباينت وسائل و نهج الأحزاب السياسية على المستوى التنظيمي لترسيخ فكرة الدفاع عن الحقوق السياسية للجزائريين وطرح الوعي السياسي للروح الوطنية (سليمان قريري, مرجع سابق , ص- ص , 115 - 119)واتضحت بوادر تجديد النضال السياسي في الجزائر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تأكد خلال الفترة التي تلتها تراجم لطموح النخبة السياسية الوطنية من الأحزاب السياسية الوطنية بتعديل الموقف التكتيكي لطرح قضية المواجهة للسلطات الاستعمارية بقوائم مطالب الجزائريين المستعجلة في ظل السباق الاستعماري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نحو قيادة العالم وارتفع صدى الأفكار التحررية وبند حق تقرير المصير لجميع شعوب العالم الذي ادرج ضمن المبادئ العامة التي يتوقف عليها السلام في عالم الغد (نجيب، 1985، ص 313) .

2. موجة الانتخابات الفرنسية والمشاركة الحزبية 1945 :

1.2. انتخابات أكتوبر 1945:

حيث استفادت الأحزاب السياسية الجزائرية من تجارب الماضي واستدركت مرحلة الفشل أمام مشاريع فرنسا الادماجية و تمركزت من جديد على الساحة السياسية وعبرت عن مواجهتها لفرنسا بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات التي جرت في شهري حويلية وأوت 1945 (بشلاغم، 2010، ص 39)شرعت الأحزاب الوطنية في التموقع من جديد لاستئناف المد الديموقراطي سنة 1945 و عرفت فيها لتشهد الجزائر أول انتخابات تشريعية كان لها الأثر في تغيير وجه فرنسا والتخلص من أهم ملامح النظام السابق في مسائل اتخاذ القرار والوظيفة التنفيذية والتشريعية للدولة و بإطلالة على الخريطة السياسية قبيل التشريعيات فبعد عودة ليون بلوم و موريس توريز من المنفى بالاتحاد السوفيتي، وادوارد هيريو، شارك هؤلاء الثلاثة في النشاط السياسي

الجماهيري من خلال المؤتمرات وفي جرائدهم وتم وضع القوانين والتشريعات في ظرف تميز بالاستهتار أحيانا وترجيح مصلحة الأحزاب والتيارات السياسية على المصلحة العامة (بوشيخي، 2018 ، ص- ص, 204-208) , فتجسيدا لنص قانون 17 أوت 1945 حلت الانتخابات التشريعية في المجلس التأسيسي الأول في 21 أكتوبر 1945، واستغل أنصار فيدرالية المنتخبين والاشتراكيون والشيوعيون الفراغ الذي خلفه الوطنيون لتقديم مرشحيهم للانتخاب . بعد رفض حزب أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري المشاركة ودعوتهم إلى الامتناع (قداش، 2011 ، ص 999) , فخيار الانتخابات في هذه المرحلة اعتبر وسيلة الشعب لممارسة للديموقراطية وهي تفتح الخيارات السياسية أماه من خلال الاقتراع لاختيار من ينوبه في اسماع صوته أو حكم بلاده , (بيلاميدار، 2016، ص 148) . وذلك عن طري ق الأحزاب التي تشكل طاقة فاعلة والتي اقتبست لأفكارها من المواثيق الدولية لبناء مجتمعات مستقرة سياسيا وتسلهم في بناء الدولة (ليلة، 2007، ص 58)

2.2. تكثيف الجهود الوطنية للعودة للحياة السياسية و العفو الشامل :

أدخل لجأت السلطة الاستعمارية لمحاولة تهدئة نفوس الجزائريين الثائرة و ذلك بتظاهرها بدراسة ملفات المساجين السياسيين الذين اعتقلوا عقب حوادث ماي 1945 (قريري , مرجع سابق , ص122) . وفي الوقت الذي كانت الأحزاب الوطنية ممنوعة من النشاط السياسي كان الحزب الشيوعي الجزائري أكبر الداعين لسن قانون العفو كمحاولة لتصحيح البس الذي أوقع نفسه فيه نتيجة تصريحاته المعادية للحزب الاستقلالي ، فقد صرح عمار أوزقان لصحيفة لمانتيي : "حان الوقت لوجوب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسلمين، وتلك هي المهمة الموكلة للنواب الشيوعيين من قبل الناخبين الجزائريين . " على اثر ذلك بادر بتأسيس لجنة مطالبة بتطبيق قانون العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين المسلمين والتي ترأسها روجى روزو .و شنت الصحف الشيوعية منذ شهر نوفمبر 1945 م حملة صحفية استنكرت موقف نواب بني وي- وي و بن جلول في باريس ومطالبهم غير المفسرة بإجراء صلح . وتم إرسال الوفود إلى الحاكم العام ومختلف السلطات لأجل إقرار نص القانون (عكاش، ديسمبر 2015 ، ص,ص, 340 , 341)و بالفعل تم صدوره بتاريخ 16 مارس 1946 وطبق وفق حيل فرنسية حيث بقي مصالي الحاج و آخرون من مناضلي حزب الشعب الجزائري في السجن . وتحمس بذلك الحزب الشيوعي لنجاعة سياسته المرنة واعتبرها السبيل لصدور القانون، و ووجه الحملات الصحفية الدعائية في محاولة منه لمحو الصورة القاتمة التي ظهر بها أثناء الحوادث التي شهدتها سنة 1945 . و من مظاهر التباهي بطرحه لخدمة القضية الوطنية تصدرت صحيفة الحرية الناطقة باسم الحزب بتاريخ 21 مارس 1946 افتتاحية بعنوان "نصر مزدوج 300 مسلم مطلقي السراح من بينهم فرحات عباس" و أكدت الصحيفة أن الشيوعيين كانوا هم صانعوا القرار، لكن النصر للديمقراطيين جميعا و يرى الشيوعيون بأنهم واثقون من أن النصر سيكون عاملا جديدا يدعم الاتحاد المثمر بين كل الجزائريين، أوروبيين كانوا أو مسلمين ليكونوا معا مستقبلا أفضل و كان الحزب الشيوعي قد نظم حفلا استقبل فيه 130 من المساجين السياسيين الذين أطلق سراحهم و هذا في محاولة لإزالة الشكوك التي كانت تحوم حوله، في عدم تبنيه للقضية الوطنية، وكذا تصحيح وضعه الشعبي ، و تغيير المفاهيم من اجل كسب الرأي العام الجزائري (قريري , مرجع سابق , ص, ص, 122 , 123) .

3.2. العفو الشامل وإعادة تشكيل الأحزاب الوطنية:

إثر صدور قرار شهر آذار/ مارس عام 1946 للعفو الشامل عن أغلبية الجزائريين الموقوفين عن تنكيلات ماي1945 شكل القانون مرحلة لتجديد النشاط الحزبي في الجزائر من جديد فعادت بذلك التشكيلات الوطنية من أنصار "البيان" إلى استئناف نشاطهم. وقد نظم الأخيرون أنفسهم بحزب جديد (أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي , نفسه , ص 728). وتشكل حزبان جديدان في التسمية، الأول هو (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) برئاسة فرحات عباس والثاني هو (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية برئاسة مصالي الحاج (الحفناوي، 2013 ، ص 35) . كما ظهر حزب أحباب الحرية والديموقراطية و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين , فالأحزاب الوطنية عادت إلى الظهور من جديد بخبرة الماضي لكنها اتخذت لنفسها أسماء جديدة من أجل السماح لها بممارسة نشاطها الجزائري (قدادرة , مرجع سابق , ص147) .

ففي عام 1946 اقرت الجمعية التأسيسية المشروع الأول للدستور الذي سقط بعد أن صوت الشعب الفرنسي ضده، واعيد انتخاب جمعية تأسيسية جديدة في 2 حزيران 1946 فصوتت على مشروع دستور الجمهورية الرابعة، وقد صدر في 27 أكتوبر 1946 متضمنا نفس بنود التي تلخص امتداد مبادئ دستور 1789 والمستوحى من دستور 1848. والذي يضمن الحرية والمساواة في جميع الحريات والممارسات القانونية بما فيها الانتخابات والاقتراع العام والجنسية مع تعديلات بسيطة في شروط الاستفادة منها ا وتوسيع مبادئ الديموقراطية السياسية . ص50 فالظروف التي قامت في اطارها الجمهورية الفرنسية الرابعة كانت مطبوعة بازدياد المد الاشتراكي، الا أن المفاهيم التي ضمنها هذا الدستور وتعمق بعدها داخل فرنسا وفي الدول الليبرالية بالدعوة للحريات العامة. بل أعلن تمسك الشعب الفرنسي بحقوق الانسان ومبادئ السيادة الوطنية كما حددتها مبادئ سنة 1789، (عباس، 2008 ، ص 50) . فالتشريعات الدولية في فترة نهاية الحرب العالمية الثانية نصت في مجمل بنودها على تصحيح الأوضاع وبرزت على الساحة عدة مواثيق دولية لحقوق الإنسان، وكذلك دساتير الدول، على ذكر حق المواطن في الاقتراع العام على قاعدة مبدأ المساواة و إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري والحصول على الحقوق المدنية والسياسية على جميع أشكال التمييز العنصري (وانغ، 2015، ص 08)

في ذلك السياق يذكر النائب فرحات عباس : " في انتخابات المجلس التشريعي الثاني بتاريخ 2 جوان 1946 م أحرز حزبنا على إحدى عشر مقعدا من مجموع ثلاثة عشر مقعدا. ففي صالة قسنطينة أحرزت لائحة حزينا جميع المقاعد. وها هم المنتخبون: فرحات عباس صيدلي في سطيف، والأستاذ مصطفاي الهادي محام بسطيف، وابن خليل طبيب في باتنة، الأستاذ ساطور محام في الجزائر العاصمة، وباي العقون ملاك في عنابة، والأستاذ حاج سعيد محام في قسنطينة. وفي عمالة وهران انتخب من حزينا عبد القادر محداد استاذ في ثانوية وهران، والدكتور أحمد فرنسيس طبيب بغيلزان، وقادة بوتارن أستاذ في تيارت. وفي عمالة الجزائر أحرز حزبنا على مقعدين من أصل أربعة مقاعد. انتخب الدكتور سعدان طبيب في بسكرة، وابن قداش عامل في معمل تجاري بميشلي. أما محمد بن سالم من الأغواط، وأحمد بومنجل محام بالعاصمة، فكانا ضحية تزوير قام به عامل الجزائر، السيد بيرلي. ولذا لم ينتخبا. اكتست هذه الانتخابات عبر الجزائر كلها، صبغة استفتاء، وتأييد تام لسياستنا، وهذا رغم تدخلات السلطات العمومية لفائدة المرشحين الاشتراكيين، الذين أحرزوا على مقعدين بوسائل خسيسة. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن وزير الداخلية في ذلك العهد كان اشتراكيا، وهو السيد لوتروكير. " (فرحات، 2005، ص 121).

3. برمجة الأحزاب الوطنية للتوجه الانتخابي 1946 -1948 :

1.3. انتخابات 2جوان 1946 :

1.1.3. الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري :

في ظل الظروف الصعبة من تاريخ الجزائر قرر فرحات عباس إنشاء حزبا أسماه الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (UDMA) في أفريل 1946 أراد أن يكون منبرا آخر للجزائريين يبلغ من خلاله انشغالات الجزائريين و مشاكلهم في ظل القوانين الجائرة التي وضعتها الإدارة الاستعمارية . و في هذه المرة توخى عباس الحذر بانتهاج سياسة فيها الكثير من الواقعية كمواجهة مع الإدارة الاستعمارية من جهة ومن جهة أخرى وجوب التمسك بمطالب الأهالي وكان عنوان المعركة الجديدة للصيدلي عباس هو "ربح معركة البرلمان" [3] وسانده في طموحه احمد بومنجل للتشكل المجموعة القومية الأكثر ليبرالية (Bidwell، 2010 ، صفحة 98)تماشيا مع القانون الفرنسي الجديد الذي يقر لأول مرة بحق المساواة بين أعضاء البرلمان من الجزائريين والفرنسيين ولتحقيق هذه الوثبة و الخروج من العزلة السياسية كان العمل البرلماني والتوجه نحو الميدان وهو من أهم المنابر القانونية إلى قلب فرنسا ، فمعركة البرلمان في هذه المرحلة تختلف عن مرحلة السابقة لأنها تهدف إلى تحقيق الجزائر الجزائرية بنظرة وطنية . (الصغير، 2007، ص 83) . ففي مرحلة الانتخابات يتم توزيع الناخبين على مراكز التصويت التي توضع تحت مسؤولية موظف يسمى رئيس مركز التصويت وتقسم بدورها المراكز إلى مكاتب تصويت بقدر ما تقتضيه الظروف المحلية ويتطلبه عدد الناخبين . ويتم توزيع الناخبين على مراكز التصويت التي توضع تحت مسؤولية موظف يسمى رئيس مركز التصويت وتقسم بدورها المراكز إلى مكاتب تصويت بقدر ما تقتضيه الظروف المحلية ويتطلبه عدد الناخبين، وتجرى العملية ويكون يوم الاقتراع أهم يوم في العملية الانتخابية إذ تسبقه العديد من الاجراءات ولكن تظهر أهمية هذا اليوم من خلال أنه اليوم الذي يتقدم فيه المواطنين للقيام بواجبهم والادلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم سواء في الانتخابات الرئاسية او التشريعية او المحلية، ومن ثم كان لزاما على الدولة وضع مستلزمات تنظم سير العملية الانتخابية يوم الاقتراع واخضاعها للاشراف القضائي (مزوزي، 2015، ص81) .

خاض حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري الانتخابات التأسيسية" البرلمانية بتاريخ 2جوان 1946 وتحصل على 11 مقعدا من مجموع 13 مقعدا مخصص للجزائريين المسلمين في الهيئة الانتخابية الثانية . وقد قدرت نسبة النجاح لحزب فرحات عباس 71 % من الأصوات المعبر عنها التي كانت في حدود 458000صوتا من مجموع 63 ألف صوتا و يعبر فرحات عباس عن هذا الانتصار في هذه المرحلة بقوله " إنه انتصار المسلم الأبدي . (الصغير , مرجع سابق, ص83) في حين تحصل الاشتراكيون على حوالي 86329 صوتا و الشيوعيون 53396 صوتا وكانت نسبة المقاطعة مرتفعة نتيجة دعوة حزب الشعب لذلك التي بلغت 700000 صوتا (معزة، 2010 ، ص 272) . وقام عباس بتجديد جريدته L' Egalité في أوت 1946 و أصبح نائبا في المجلس التأسيسي الثاني ، ثم مستشار الجمهورية بعد أن رفض تقدم ترشحه في المجلس الوطني ضد مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD (تابليت، 2009 ، ص 33) .

1.2.3 . أصحاب الحرية والديمقراطية :

ظهر العزوف الشعبي عندما شارك الحزب في الانتخابات المحلية التي أجريت يوم 02 جوان 1946 ، حيث تحصل الشيوعيون على 53396 صوتا وهو رقم ضعيف إذا ما قورن بقية الأصوات خاصة تلك التي

تحصل عليها فرحات عباس وحزبه ، وعليه كانت نتيجة ذلك الاقتراع وخيمة على الحزب الشيوعي الجزائري لذا سعى الحزب إلى إعادة الثقة لكيانه باعتماده هذه المرة سبل جديدة لعلها تقربه من المجتمع الجزائري ، وفي هذا الصدد أبعد عمار أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري"، و قام في ذات الوقت بضم عناصر قريبة من الجزائريين أمثال الصادق هجريس، مبروك بلحسين، بوعلام خالفة و عمر أوصديق. وظهر أيضا تسمية جديدة هي "أصحاب الحرية والديمقراطية". (شبوب محمد , مرجع سابق , ص, ص, 273 , 274) وعندما جرت الانتخابات للجمعية التشريعية الفرنسية الأولى في أكتوبر 1946م رفض حزب حركة انتصار المشاركة فيها، كما قاطعها حزب عباس في حين شارك فيها ابن جلول وانصاره، والشيوعيون والاشتراكيون ، وفازت جماعة ابن جلول بسبعة مقاعد، والاشتراكيون بأربعة، والشيوعيون بمقعدين (بوعزيز، 2007، ص122) .

2.3. انتخابات 10 نوفمبر 1946 :

1.2.3 . حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري :

جرت الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946 أين طلب مصالي الحاج من فرحات عباس أن يترك الفرصة لمرشحي (ح.إ.ح.د) , فوافق فرحات عباس الذي برر ذلك أنه لم يكن يرغب في الوقوف في وجه حزب رفع قضية الاستقلال عالميا , وأثناء الحملة الانتخابية توجه فرحات عباس لتنصيب هياكل حزبه داعيا أعضاء الحزب للتصويت على (ح.إ.ح.د) , وعلق على ذلك والي قسنطينة : " أن فرحات عباس أحرقته أحباب البيان والحرية فخاف أن يشارك في الانتخابات النيابية ," ويذكر النائب عباس مفسرا ومبررا موقفه من الانسحاب من الترشح: "أحجم حزب البيان عن تقديم مرشحين في انتخابات نوفمبر 1946 للمجلس التشريعي الأول , [4] ليمكن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه " . (معزة , فرحات عباس و الحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899 – 2000 , مرجع سابق , ص276) .

2.2.3 حركة انتصار الحريات الديموقراطية :

إن مصالي الحاج حين غادر السجن في 01 أوت 1946 م إثر العفو كان دون دراية بما يجري داخل حزبه واستقر ببوزريعة بأعالي الجزائر العاصمة وراح يتعرف على الواقع من جديد ومحاولة تحريك اليقظة السياسية للجماهير وتنظيمها ,بينما كان لمين دباغين الذي فرض نفسه على القيادة الجديدة لحركة انتصار الحريات الديموقراطية في غياب مصالي (حميد، 2011 ، ص, ص, 84, 85) .

فهناك منعت السلطات الفرنسية مصالي من التنقل داخل المدن الكبرى . فتنقل في القرى الصغيرة وألقى خطبه الحماسية منها ما أشاد به في بلاد القبائل : " ... لقد جاء الفرنسيون بالدم ولا يخرجون إلا بالدم ... " وتنقل في الأصنام والبليدة وملیانة . و كتب عنه في تقرير والي قسنطينة يتبون :"... أظهر مصالي على أنه رجل اليوم ..." . (عثمان سعدي , مرجع سابق , ص 725) . و سعى مصالي لأن يعطي مظهرا قانونيا لحزب الشعب المنحل ببرنامج أكثر وضوحا بالتمسك بمشروع جمعية تأسيسية، والجمهورية الجزائرية في محاولة لمسايرة نهج فرنسا في الانتخابات كوسيلة للتفاوض مع الجزائريين من السلطات. (Valette, 2001, p,p, 21 , 22)

فأسس مصالي حركة انتصار الحريات الديمقراطية **MTLD** في 2 نوفمبر 1946 م كامتداد لحزب الشعب الجزائري للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في نوفمبر 1946م وهذا بعد عزله لزميله في الدرب عيماش عمار , فظهرت في داخله انشقاقات إثر معارضة إطارات الحزب لإصرار الحاج مصالي في قضية

المشاركة في الانتخابات و من جهة أخرى فإن الشباب الذين سئموا من المراوغة السياسية الفرنسية غير الفعالة (جيلالي بلوفة , عبد القادر, 2008 , ص 11) .

فقد أدرك مصالي مدى تعلق الجماهير الجزائرية ببرنامج الحزب الذي أصبح يواجه أولوية طارئة وهي تحديد أسلوب عمله و نضاله هل يظل في السرية، أم الشرعية بالمفهوم الإستعماري الفرنسي العلنية (بلوفة , مرجع سابق , ص12) . وبذلك ترشح مصالي ورفاقه لانتخابات التشريعية الفرنسية التي جرت في نوفمبر 1946 (سعدي، ص 725) .

كما عمل الحزب باسمه الجديد و عن اختياراته الوطنية ومبادئه الاستقلالية، على توسيع دائرة نضاله بالتوغل في صفوف النساء، الشبيبة، الطلبة والعمال، و تنظيم هذه الفئات ضمن اتحادات و جمعيات قانونية . فقد فضل مصالي أن يتقدم وحده دون أن يتحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائرية، و قد وافق عباس على طلب مصالي القاضي بعدم المشاركة في الانتخابات، وأن يترك الفرصة لمترشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اتضح هذا من خلال تصريح الصيدلي فرحات الذي جاء فيه " إن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري امتنع عن تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية الأولى في نوفمبر 1946،(لتمكين مصالي الحاج من مواجهة الرأي العام الفرنسي و برلمانه، إن مصالي قد حصل على ضمانات وزارة الداخلية و الحكومة العامة في الجزائر بأن القوائم الانتخابية التي يقدمها حزب الشعب ستعتمد، و بناءا على ذلك ترشح للانتخابات، و طلب مني الانسحاب من المنافسة تفاديا الانشقاق القوي الوطنية، كما أكد أنه بإمكانه الحصول على استقلال الجزائر"، وبذلك يكون مصالي الحاج قد هيأ حزبه للمشاركة في الانتخابات متيقنا بأن النتائج ستكون في صالحه (شبوب , مرجع سابق, ص281).

في حين أراد حزب الشعب الجزائري أن يرشح فكرة الأمة الجزائرية ومدى نفوذه . (قداش، جزائرالجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954، 2017 ، ص361) مع العلم أن الحزب قد كسب مؤيدين وانتشرت دعايته ، وأدرك أن العمل الجديد لا بد له من مدة ليصل إلى أوجه ، ومن أعضاء هذه الحركة البارزين إلى جانب مصالي الحاج : محمد خيضر ، وحسين الأحول , الأمين دباغين .

فانطلقت (ح. إ .ح. د) تدعو في برنامجها إلى الاستقلال، وجلاء الفرنسي ، وانتخاب جمعية تأسيسية والتعليم في المرحلة الثانوية باللغة العربية، وإعادة الأراضي المغتصبة إلى ذويها وعودة الأوقاف إلى المسلم وإشرافها على المساجد (شاكر, مرجع سابق , ص 260) . فقد اتسمت الحركة ببرنامج سياسي طموح، كان ينوي تطبيقه ميدانيا (هلال، 2016 ، ص 362) .

فبحكم أن الحزب الاستقلالي كان يملك قاعدة شعبية واسعة وعلى سبيل ذلك رشح مصالي شخصيات بارزة من حزبه ، و أطلق شعارا على قائمة المرشحين سماها " قائمة تحرير الشعب (شبوب , مرجع سابق ,ص281) , كما قدم الحزب عدة قوائم بأسماء مختلفة وعناوين متباينة ولم تقبل إلا قائمة قبول حركة الانتصار كان صدمة بالنسبة إلى المناضلين الذين لم يستسيغوا المشاركة في الانتخابات. ولم يرتاحوا للارتجال في اختيار المرشحين . (قنانش، 2005 ، ص 75) وقد تم رفض المرشحين البارزين مثل مصالي الحاج مرشح الجزائر العاصمة ورفضت قائمة مرشحي الحركة في وهران و سطيف (برجي و العمري، 2018، ص 207) الذين يكونوا نصف الدوائر الانتخابية في البلاد كلها (بوعزيز , مرجع سابق ، ص123).

إلا أنه تمكن من نيل 5 مقاعد في البرلمان الفرنسي من بين 13 مقعدا (بن حمودة ، 2012، ص141) من دوائر «انتخابات الدرجتين» المخصصة للمسلمين مع 71 % من مجموع الأصوات (غيليسبي، 1961 ،

مصدر سابق , ص, ص , 83, 84) . وقد احتل تلك المقاعد كل من أحمد مزغنة و محمد خيضر والدكتور محمد الأمين دباغين و مسعود بوقادوم والدكتور جمال دردور إن وجود هؤلاء المناضلين في البرلمان الفرنسي سمح للحركة الوطنية بأن تعترف بموافقتها الوطنية وبمطالبتها بالاستقلال. (بن حمودة ، مرجع سابق , ص141) وكان نجاح حملته الانتخابية كاسحا منقطع النظير. وقد مثلت هذه الانتخابات قمة قوة الحزب في الجزائر . (غيليسبي , مصدر سابق , ص,ص,83, 84) ولو لم تزور النتائج ورفض العديد من مرشحيه ، لحصل معظم المقاعد . (سعدي , مصدر سابق , ص 725) .

يوضح المجاهد القائد أحمد بن بلة في مذكراته : " ... عن أهداف مصالي من المشاركة في الانتخابات : " في الواقع كان ينخرط أكثر فأكثر في الطريق الانتخابي . وكان يظن أنه بفضل الانتخابات ستتطور الأوضاع وتصل إلى أن نسمع صوتنا ، وإلى أن ننتزع شيئا فشيئا تنازلات من السلطة الاستعمارية . وكنت ، ككل مناضلي المنظمة الخاصة الشبان ، لا أرى في هذا المنظور إلا الأوهام ... " (ميرل، (د.ت.ن)، ص 77) . فالفترة 1945-1954 يمكن وصفها بأنها "عقد الأحزاب" في الجزائر الذي يصبح الحزب السياسي خلاله مرجعاً إلزامياً والوحدة الأساسية لقياس حركة الاحتجاج والحياة الجماعية. و محور الحياة السياسية (Rahal, 2012).

فسوف تتغير الوضعية القانونية للجزائريين المسلمين بين الجمهورية الثالثة والرابعة وشهد تطور ملحوظا لسيما في قوانين الانتخابات فالنواب الذين يمثلون الجزائر المجالس الفرنسية في تزايد بمسعى التربع على تحصيل مقاعد الجمعية والحصول على حق إرسال ممثلين إلى قصر البوربون وعن طريقة التعامل مع الهيئة الانتخابية فكانت مقسمة إلى هيئتين فالتصويت على الكلية الأولى فهي لغالبية المواطنين من أصل فرنسي فقط أما الغرفة الثانية فمن حق المواطنين وكما وصفتهم بأشباه المواطنين من أصل المسلمين الجزائريين اختلاف في المعاملة السياسية للسكان من أصل مسلم أو أوروبي. وقبل إصدار الأمر الصادر في 7 آذار/مارس 1944، لم تكن الحقوق السياسية للشعوب الأصلية فقط على المستوى المحلي، بما يتناسب مع ثلث أو ربع الجمعيات. قانون 4 فبراير 1919، تكملها بمرسوم 6 فبراير1919 سمحت للمواطنين أن يكونوا ناخبين، الشعوب الأصلية، رهناً بشروط معينة. هذه هي إلى حد كبير نفس المطلوب للحصول على الجنسية، مع بعض الإضافات إلى موظفو الخدمة العامة، أعضاء غرف الزراعة والتجارة، حامل شهادة الدولة أو شهادة التعليم الابتدائي. كانوا يصوتون لصالح انتخاب أعضاء المجالس البلدية والمندوبين الماليين من السكان الأصليين. منذ عام 1944، الكلية. يتم توسيع الانتخابات الانتخابية: يكفي، أن يكون الناخب بموجب قانون 9 فبراير 1919، أن يكون 25 سنة وأن يكون ذكراً. ثم يكون تمثيل المسلمين في المجالس المحلية بشكل موحد إلى S25 من الأعضاء. الابتكار الرئيسي الذي جلبه المرسوم من مارس - آذار 7, 1944 أن يعلن مواطنة فرنسيّة من كثير أصناف من المسلمين . وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يشاركون الآن في الانتخابات البرلمانية المرسوم الصادر في 17 أوت 1945، التي اتخذت بموجب المرسوم من نفس التاريخ، قد حددت للمسلمين يشكلون ثاني كلية تمثيل خمس العدد الإجمالي للتجميعات المحلية). هذا أيدت حكم من قبل القانون من 5 أكتوبر 1946، وعدد من الممثلين في التجمع وطنيّة في كلّ كلية يكون رفعت إلى 15; مرسوم 8 نوفمبر 1946 تحت !.!.! ويستند القانون الصادر في 31 أكتوبر/تشرين الأول، الذي ينص على تمثيل الجزائر في الجمهورية من قبل 14 مستشاراً (7 لكل كلية) على نفس المبدأ. تنص المادة 21 من قانون 5 أكتوبر 1946 على الشروط الضرورية ليكون الناخب من الغرفة الأولى (Roudaut،ص,ص, 08 , 09) .

خاتمة:

- حددت الدراسة عدة مفاهيم تبلورت حول الأوضاع التي سادت الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل التعنت الاستعماري في تلبية مطالب الجزائريين بما فيها استصدار قوانين ومراسيم تسمح بمزاولة الحياة السياسية من جديد منها مرسوم أوت1945 قانون العفو الشامل 1946 . حيث سنحت الفرصة من جديد لمشاركة للجزائريين في الانتخابات التي اكتسحت الساحة منها 1945-1946 وأعطت الوجه المعتاد لفرنسا وهي المناورة مع الجزائريين اسكاتا للرأي العام لضمان استكمال نجاح مشروعها الاستعماري في الجزائر .
- حيث عاد قادة الأحزاب الوطنية السابقة منهم مصالي الحاج فرحات عباس ,عمار أوزقان وعدة شخصيات أسهمت في هذه الفترة بترميم أحزابهم بتسميات جديدة وببرامج أكثر وضوحا لاستقطاب الفئات الشعبية والحصول على مقاعد في المجالس الفرنسية . ويمكن الإشارة إلى أن الإدارة الفرنسية تعمدت اقحام الأحزاب الوطنية في الانتخابات لتحجيم دور الحزب الاستقلالي بزعامة مصالي الحاج . كما حاولت إقحام الحزبين الاستقلالي والإدماجي لفرحات عباس قصد خلق شرخ في صفوف تيارات النضال السياسي الوطني إلا أن حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري فاجأ فرنسا بسياسة التريث ولسعي للاتحاد مع باقي الأحزاب وببرنامج أكثر نضوجا في استيعاب طموح الجزائريين في الحرية والمساواة كونه غير من سياسته من دعم الادارة إلى ايصال صوت الجزائريين .
- كما سجلت فترة الانتخابات 1945-1946 دفاتر التاريخ من سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الأحزاب الوطنية إذ سارعت باختيار نواب الادارة من بني وي وي لدعم نفوذها في الجزائر .

قائمة المراجع والمصادر :

- بن حمودة، بوعلام . (2012) . الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الاساسية . دار النعمان: الجزائر .
- أبو القاسم محمد الحفناوي. (2013). *تعريف الخلف برجال السلف* (المجلد ط2). (تحقيق خير الدين شترة، المترجمون) الجزائر : دار كردادة للنشر والتوزيع .
- الشيخ بوشيخي . (2018). *الحركة الوطنية والثورة والجزائرية 1954-1962* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- العلوم الاتحاد السوفياتي أكاديمية . (2016). *تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1980* . بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع.
- توفا وانغ. (2015). *تسجيل الناخبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مختارات من دراسات حالة*. لمعهد الديمقراطي الوطني.
- جاك دوشمان. (2013). *تاريخ جبهة التحرير الوطني* (المجلد ط1). (تر موجد شراز، المترجمون) الجزائر : منشورات ميموني .

- جلال يحي. (1959). *السياسة الفرنسية في الجزائر(من 1830 إلى 1960* (المجلد ط1). القاهرة : مكتبة دار المعرفة.
- جمال برجي، و مومن العمري. (أفريل, 2018). حزب الاستقلال المغربي وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية 1951-1944 دراسة مقارنة. *مجلة أنثروبولوجيا الأديان*، صفحة 207.
- جوان غيليسبي. (1961). *الجزائر الثائرة* (المجلد ط1). (تر خيري حماد، المترجمون) بيروت : منشورات دار الطليعة .
- جيلالي بشلاغم. (2010). العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف. *رسالة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية*، ص39 . الجزائر: جامعة تلمسان.
- روبير ميرل. ((د.ت.ن)). *مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل 1916 - 2012* . (تر العفيف الأخضر، المترجمون) بيروت: منشورات دار الآداب .
- ريتشارد بيلاميدار. (2016). *المواطنة مقدمة قصيرة جدا*. بيروت : البيروني للنشر والتوزيع.
- شهاب طالب الزوبعي رشيد عباس. (2008). *الحماية الدولية والإقليمية لحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية*. عمان : مركز الكتاب الأكاديمي.
- صالح بلحاج. (2008). *تاريخ الثورة الجزائرية* (المجلد ط1). الجزائر : دار الكتاب الحديث.
- صالح نجيب. (1985). *تاريخ العرب السياسي 1856-1956* (المجلد ط1). القاهرة: دار اقرأ .
- عباس محمد الصغير. (2007). فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927-1963. *مذكرة لنيل شهادة الماجيستر*، ص83. الجزائر، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- عبد السلام عكاش. (ديسمبر 2015). القمع القضائي عقب حوا دث ماي 1945 وقانون العفو مارس 1946 (دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية والوطنية) . *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية*، الصفحات ص, ص, 340 , 341.
- عبد القادر حميد. (2011). *الدكتور لمين دباغين المثقف والثورة*. الجزائر : دار المعرفة,.
- عثمان سعدي. (بلا تاريخ). *الجزائر في التاريخ* . الجزائر : شركة دار الأمة .
- عز الدين معزة. (2010). فرحات عباس و الحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899 – 2000م . *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر*، ص 272. الجزائر : جامعة منتوري قسنطينة.
- عقيلة ضيف الله. (2013). *التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954-1962* . الجزائر: دار البصائر الجديدة للطباعة والنشر.
- علي تابليت. (2009). *فرحات عباس رجل الدولة*. الجزائر : منشورات ثالة .
- علي ليلة. (2007). *المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة و حقوق الانسان* (المجلد ط1). القاهرة : المكتبة الانجلو مصرية.

- عمار هلال. (2016). *أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 -1962* (المجلد ط،2). الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- فهد بن صالح العجلان. (2009). *الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي* (المجلد ط1). الرياض : دار كنوز اشبيليا .
- محفوظ قداش, (2017) , جزائرالجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954 , (تر، محمد المعراجي) , الجزائر , دار الأمة .
- محفوظ قداش. (2011). *تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951*. (ج2). الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد قنانش. (2005). *ذكرياتي مع مشاهير الكفاح* . الجزائر : دار القصبة للنشر .
- محمود شاكر. (1996). *ا لتاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب*. (ط2). بيروت : المكتب الإسلامي .
- معزوز هدى. (2005). الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830 – 1962. *مجلة المصادر* ، الجزائر : *المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 عدد خاص بالمقاومة والحركة الوطنية* .
- هالة محمود عبد العال. (2017). *تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية* (ط1). القاهرة : العربي للنشر والتوزيع.
- ياسين مزوزي. (2015). *الإشراف القضائي على الانتخابات في الجزائر* (ط 1). الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع.
- يحي بوعزيز. (2007). *سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- فرحات عباس . (2005) . ليل الاستعمار . تر ابوبكررحال . الجزائر: دار القصبة للنشر.

- Jacques Valette .(2001) .*La Guerre D'algérie Des Messalistes 1954-1962* .paris: Editions L'Harmattan.
- Jacques Binoche . (2018) . L'Algérie et sa représentation parlementaire 1848-1962. Paris : L'Harmattan.
- Kay Lawson And Jorge Lanzaro .(2010) .*Political Parties And Democracy* Volume 5 .England : Praeger.
- les députés des Départements D'Algérie sous la IVe République .*e HAL Master Histoire des Sociétés Occidentales Contemporaines Centre D'histoire Sociale du XXe Siècle* .08,09 ،Paris: Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne.

- Malika Rahal. (2012) .(*Prendre parti à Constantine : l'UDMA de 1946-1956* تـاريخ الاسـترداد .heure 21:51 02, 2021 ،Insaniyat / [En ligne]: https://journals.openedition.org/insaniyat/3714?lang=fr.
- Robin Bidwell .(2010) .*Dictionary Of Modern Arab History* .New york : Routledge.
- Stora Benjamin .(2004) .*Histoire de l'Algérie Contemporaine 1830-1988 .* Alger: Casba Editions.

---

[1] يعارض المشروع نواب المستعمرات القديمة المدعومة من نواب العاصمة من جميع المشاريع، الشيوعيون (بيرثون، كاشين)، والاشتراكيون (موتيت) والمعتدلون (سوليه). واقترح موتيت أن يتم انتخاب كل نائب مسلم في الدائرة الجزائرية من قبل الهيئة الانتخابية للمسؤولين المنتخبين المسلمين المحليين (حوالي 103,000 ناخب)و من ناحية أخرى، لا يريد الشيوعيون هيئة إسلامية محددة. إنهم يريدون هيئة انتخابية واحدة وتسوية متساوية بين الأوروبيين والمسلمين. للمزيد انظر:

Jacques Binoche - L'Algérie et sa représentation parlementaire 1848-1962- L'Harmattan- Paris, 2018-p32.

[2] والغرض هو اعادة الاعتبار للجيش الفرنسي ورفع من معنوياته بعد الهزيمة التي مني بها أمام النازية وتخويف الشعوب المستعمرة الخاضعة لها من جهة أخرى ووجدوا مساندة من الدوائر الاستعمارية المسؤولة التي قامت بتأجيل إجراء الانتخابات البلدية.

[3] -عباس محمد الصغير – فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927-1963 – مذكرة لنيل شهادة الماجيستر- جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر -2007 – ص83.

4 – كما شارك في هذه الانتخابات، مستشارو البلديات الكاملة الصلاحيات، ورؤساء الجماعة في البلديات المختلطة، و تنازل عن المشاركة حزب (ح. إ ح. د) حيث اكتفى بالتمثيل في البرلمان الفرنسي تحصل (ا. د. ب.ج) في الهيئة الانتخابية الثانية على 385 صوتا من مجموع 750 صوتا، و علق فرحات عباس على ذلك بقوله:" ان الناخبين الكبار ولتر كانوا من نزعة معتدلة، يصوتون في طي الكتمان على الوطنيين وهذا أوضح برهان على مدى الو الوطني الذي بلغة الشعب الجزائري .للمزيد انظر: عز الدين معزة, مرجع سابق , ص279.